

## الأحزاب الدينية بين ثقافتين: الاستيعاب أو الإقصاء

عزاد إبراهيم\*

نفق ابتداءً بين «ثقافة» و«نزعة»، لأن الثقافة تندك في مجال الإنشغال العقلي وما يؤسس له من تصورات، ونهج تفكير، وسلوك عام، أما النزعة فلها علاقة بالسلوك النفسي للفرد، فإذا تحول إلى سلوك جمعي يكون ثقافة عامة.

ويبدو الأمر على درجة كبيرة من الخطورة والتعقيد حين ترتدي الثقافة لبوس الدين، فحينئذ نكون أمام احتدامات مفتوحة تبدأ بالفكر وتنتهي بالسلاح. فمتى أصبح الصراع داخل «المقدس» و«المتعالى» لا يعود هناك جهة قادرة على ضبط حدوده ومدياته، فالكل ينطق باسم السماء، ولن يتوقف الصراع إلا بعد أن يعود الجميع إلى الأرض، إلى حيث يجب أن يعيش بنو البشر بأمان تام، وتحقيق مبادئ التعايش بين المعتقدات، والتسامح الديني، وحرية الفكر.

في الداخل الإسلامي، هناك من لا يزال أسير نصوصه القديمة (لا نعني النص القرآني أو النبوي)، فهو يبني مواقفه على أساس أقيام لا يزال يعتقد بصلاحيته، وبالتالي فهو يرفض مبدأ الانفتاح والشراكة. ولذا، تتفاوت درجة قبول الآخر بين حزب ديني وآخر بحسب انفتاحه الثقافي، بل وداخل المكون العقدي الواحد، ففي داخل الأحزاب السلفية، على سبيل المثال، هناك خلاف شديد حول مبدأ قبول الشراكة. حزب النور السلفي يعتبر من وجهة نظر «داعش»، وهو أحد تنظيمات السلفية الجهادية، أنه مرتد، ويطلق عليه حزب الظلام، لأنه شارك في العملية السياسية في مصر، ودخل في الانتخابات البرلمانية التي توصل إلى مجلس الشعب، السلطة التشريعية، حيث يشزّع نوابه قوانين ليست مستمدة من الكتاب والسنة، وبالتالي يصدق عليها الحكم بالكفر، لأن كل دولة لا تحكّم شرع الله فهي دار كفر. من نافلة القول، يكفر داعش كل الجيوش العربية والإسلامية لأنها تحمي دولاً لا تطبق شرع الله، ويكفر السياسيين والأحزاب ومن يعين الطواغيت للسبب ذاته. لقد خاضت غالبية الأحزاب الإسلامية السنّة والشيعية جولات متوالية من المراجعات الفكرية على خلفية تحولات سياسية، فأعدت كتابة برامجها السياسية. ويمكن القول إنّه

منذ تسعينيات القرن الماضي شهد الإسلام السياسي تحولات دراماتيكية في البرامج السياسية، وتوصل كثير من الأحزاب إلى ما يشبه المزاجية بين الإسلام والديموقراطية، والإسلام والليبرالية، وعلى أساس تلك المزاجية صيغت البرامج السياسية.

نقرأ في البرنامج السياسي لكل من حزب الدعوة الإسلامية في العراق بعنوان «برنامجنا» الصادر في آذار 1992، والإخوان المسلمين في مصر (الميثاق الوطني لعام 2010)، وحركة النهضة التونسية (من أجل تونس الحرية والعدالة والتنمية). أيلول 2011، وفي خطة جماعة الإخوان المسلمين في سوريا في بناء الدولة، في كانون الثاني 2013، والحركة الدستورية الإسلامية في الكويت (حدس) في (آذار 1991)، وجمعية الوفاق الوطني البحرينية (2001)، وغيرها، إقراراً بالتمسك بـ«النظام السياسي الديموقراطي البرلماني»، و«حق الفرد في المشاركة السياسية الفاعلة...» والمشاركة السياسية، وأن «الشعب هو مصدر جميع السلطات»، و«احترام مبدأ تداول السلطة عبر الاقتراع العام الحر والنزيه»، و«تأكيد حرية الاعتقاد الخاص.. وحرية الرأي والجمهور به، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية...» إلى جانب بطبيعة الحال «استقلال القضاء وحرية الإعلام...»، وصوغ دستور «يضمن تمثيل جميع فئات الشعب... وينظم مبدأ التداول السلمي للسلطة في ظل تعددية سياسية واضحة».

المتبنيات الديموقراطية هذه تعتبر دون أدنى ريب متقدمة بالمقارنة مع التصورات المتشددة السابقة إزاء الديموقراطية لدى الأحزاب الإسلامية عموماً، ولكن ماذا عن الممارسة على الأرض؟

في قراءة تجارب الإسلاميين في مصر وتونس والعراق وسوريا والكويت والبحرين ما يستحق وقفة تأمل. في التقويم العام لتجربة حكم الإخوان المسلمين في مصر، يظهر أن الإخفاق السياسي وتالياً السقوط يعود، في حقيقته، إلى فشل نظام مرسي في استيعاب الآخر، وإشراكه، ومقاسمته. وظهر أن المتبنيات الديموقراطية لم تتجاوز إطارها الشكلي ولم تتحول إلى ثقافة، إذ منذ لحظة

وصول الإخوان إلى السلطة تصرفوا على أنهم حكام دائمون، ويجب أن يتصرفوا على هذا الأساس.

في الدول غير المكتملة التكوين ديموقراطياً لا يمكن تطبيق مبدأ الأغلبية والأقلية، في ظل عدم تبلور حياة سياسة مستقرة، وثقافة سياسية تقبل مبدأ حكم الأغلبية، فما بالك إذا أسهمت صنديق الاقتراع في تعزيز النزعة التسلطية لدى الحكم وثقافة احتكار السلطة المؤسسة على مذعبات أيديولوجية.

كان يمكن الإخوان تفادي السقوط لو نجحت قيادة الجماعة في فتح إطار الشراكة السياسية أمام الأطراف الأخرى، لتحقيق مبدأ الشراكة السياسية، وإرساء ثقافة حكم تعددي بدلاً من حكم اللون الواحد، الذي جعل من الجماعة،

### ثقافة الاستيعاب لم تحتك أي مكان في أداء النخب السياسية الجديدة

في نهاية المطاف، معزولة ومستهدفة من أطراف عدة، تعتبر نفسها خاسرة في ظل حكم الإخوان. من حسن حظ حركة النهضة التونسية أنها لم تحصل أغلبية ساحقة في أول انتخابات للمجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر 2011، إذ تقاسمت النتائج وفازت بـ 89 مقعداً من أصل 217، أي نحو 42% من المقاعد، ودخلت في ائتلاف حاكم مع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية برئاسة منصف المرزوقي، رئيس الجمهورية الحالي، وحزب التكتل الديموقراطي من أجل العمل والحريات وأطلق عليه حكم الترويكاً.

وفي النتائج تأسست حكومة شراكة، كانت فيها «النهضة» طرفاً رئيسياً، ولكن شعور قادة «النهضة» بأنهم الرقم الصعب والأكثر في معادلة الحكم التونسي خلق مشكلة لديهم بقبول الآخر دون شروط. فراحوا يستعرون نفس مقولات النظام السابق الذي حاربوه في توجيه اتهامات من قبيل تلك التي وجهها زعيم الحركة الشيخ راشد الغنوشي خلال

ندوة صحافية في نيسان 2012 لما سماها «اللجان الثورية الستالينية» بأنها «تقف وراء إثارة الفوضى والبلدلة في البلاد». وقال إن «من يتبنون فكر العنف الثوري ذا المنهج الستاليني هم من يسعون إلى إطاحة الحكومة وبيت الفوضى في البلاد».

حينذاك، بدأت أزمة الحكم في تونس تنتقل من الأحزاب إلى الشارع، وعادت المظاهرات إلى المدن التونسية تطالب بإسقاط حكومة النهضة. وفشلت الوساطات بين الأخيرة وأحزاب المعارضة، وأعلنت جبهة الإنقاذ الوطني في تونس في 24 آب 2013 أنها لن تبرح الشوارع إلى حين إسقاط حكومة «النهضة» وحليفها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية. وأصدرت المنظمات الراعية للحوار الوطني بياناً حفلت فيه «النهضة» وشركاءها مسؤولية ما يجري في تونس، بعد رفض حل الحكومة قبل إطلاق الحوار الوطني. تمسكت «النهضة» بموقفها الرافض لمطالب المعارضة، فازدادت الأوضاع تازماً، وياتت «النهضة» أمام تحدٍّ خطير، بعد توحد الشارع ضدها.

قبلت «النهضة» مطالب المعارضة واستقال رئيس الحكومة علي العريض في كانون الثاني 2014 في إطار مبادرة الحوار الوطني برعاية «الرباعي» الذي قاده الاتحاد العام التونسي للشغل، ما أفسح في المجال أمام تشكيل حكومة شراكة واسعة. وسواء كان خروج «النهضة» من الحكومة عن طواعية أو بالإكراه، فالإنصاف يملئ الإشادة بهذه الخطوة التي أنقذت تونس من الفوضى و«النهضة» من الغناء السياسي.

ما ظهر في التجاذب السياسي أن الأغلبية البرلمانية التي حظيت بها «النهضة» ما لبثت بعد سنتين من الممارسات السياسية الخاطئة أن تحولت إلى أقلية في الشارع، وهذا مؤشر كافٍ إلى المستقبل السياسي للحركة.

لفتة أخرى، أن دخول نواب «النهضة» في جدالات حادة مع نواب المعارضة خلال مناقشة مسودة الدستور الجديد في تموز 2013، حول «تجريم التكفير والتخريب على العنف» جعل منهم طرفاً مناهضاً للحريات. الصيغة المعدلة للفصل السادس تقول إن «الدولة راعية للمدين، كافلة حرية المعتقد والضمير

## من يبني إلى يبني... هروراً ببوغي

زهير اندراوس\*

كُشف النقاب في دولة الاحتلال عن أن الجيش «الأكثر أخلاقية في العالم»، بدأ يخوض معركة جديدة، بعد أن وضعت الحرب العدوانية الإجرامية والإرهابية على الشعب العربي الفلسطيني في قطاع غزة أوزارها. وهذه المعركة، بحسب التقارير الرسمية تؤكد أن قيادة الجيش تطالب الحكومة الإسرائيلية بزيادة ميزانية العسكرة بنحو عشرين مليار شيكل، أي ما يُعادل نحو سبعة مليارات دولار. وهذا الرقم الذي وصفه المحلل العسكري في صحيفة «هارتس»، عاموس هارثيل، بالمبلغ الخيالي الذي يُثير الحيرة، يُثير العديد من التساؤلات عن الخسائر الاقتصادية التي تكبدها الاقتصاد في الدولة العبرية، نتجة العدوان الذي استمر 51 يوماً. والسؤال المفضل، الذي يُطرح في هذه العجالة: هل باستطاعة خزينة هذه

الدولة المارقة أن تتحمل هذه النفقات؟ علماً بأن الاقتصاد الإسرائيلي يمر في فترة صعبة وعصيبة للغاية، فكم بالحري، إذا أخذنا في الاعتبار الأضرار المالية التي لحقت بهذه الدولة في جميع المجالات الحياتية. أما بالنسبة إلى الحليفة الاستراتيجية، الولايات المتحدة الأميركية، فإن الوضع الاقتصادي هناك ليس أحسن من هنا في بلاد «الحليب والعسل». بكلمات أخرى، نميل إلى الترحيح بأن مُمول هذه الحرب البربرية، ليس بالضرورة أن يكون غريباً، بل عربياً أو أعرابياً مئة بالمئة. وفي هذا السياق، لا بد من التذكير بأن دولة الإمارات العربية المتحدة، بحسب القناة الثانية في التلفزيون العربي، كانت قد تعهدت بتغطية تكاليف الحرب الإسرائيلية، شرط أن يقوم رابع

أقوى جيش في العالم بالقضاء على فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة عموماً، وعلى حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، خصوصاً. وبما أن هذه الدولة، أو شبه الدولة، تدور في فلك الإمبريالية وراس حربيتها في العالم، أميركا، فإن من غير المستبعد بتاتاً أن تسد فتوة الحرب على غزة، ليس من منطلق الكرم الحاتمي، بل بسبب التبعية المطلقة للبيت الأسود في واشنطن، الذي يُقدّم لحكامها الحماية اللازمة لضمان استمرارية حكم الطغمة، التي يُعاني عرشها، كباقي عروش دول الخليج، الأمرين من الاهتزازات الطبيعية وغير الطبيعية، وبالتالي نصل إلى النتيجة المخزية والمذلة بأن مُمول عملية الإبادة الجماعية في غزة هو عربي، والتنفيذ هو إسرائيلي - أميركي، والمقتولين - الشهداء هم من الناطقين بالضاد.

ومن المُفيد التذكير بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي كان قد تحدّث في أحد المؤتمرات الصحافية التي عقدها خلال العدوان الأخير، عن أفق سياسي جديد في المنطقة، وهذا الأفق ليس إبرام السلام مع الفلسطينيين، لا سمح الله، بل مع الدول العربية التي تتأمر على فلسطين وقضيتها، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، التي باتت قاب قوسين أو أدنى من «ترقية» علاقاتها السرية مع مغتصب فلسطين، أي الحركة الصهيونية وصنيعتها إسرائيل، إلى المرحلة العلنية، هذا إذا أخذنا في الاعتبار أن الرياض باتت الأمرة والناحية تقريباً في توجيه السياسة المصرية الخارجية بفعل مليارات الدولارات التي منحتها كـ«هدية» للرئيس عبد الفتاح السيسي. علاوة على ذلك، إنّ المشير يكنّ الدعاء للمقاومة

الفلسطينية، وحافظ خلال فترة الحرب الأخيرة على اتصال هاتفي دائم مع نتنياهو، الذي لم يُخف أنه يُعوّل على التنسيق الأمني الوطيد مع مصر لمنع المقاومة الفلسطينية من تجديد ترسانتها العسكرية، ولا حاجة للتذكير بأن أكبر دولة عربية، بلاد الكنانة، وقّعت اتفاق الذل والعار، اتفاق «كامب ديفيد» مع إسرائيل في عام 1979. ومع ذلك نقول إنّ الرئيس المصري ينتهج سياسة ضدّ حماس باعتبارها الفرع الفلسطيني لحركة (الإخوان المسلمين)، كذلك

### لم يخف، نتباهو أن أحد أهداف الحرب كان يتمك في إعادة قوة الردم لدولته

يجب الإشارة إلى أن مصر رفضت في المفاوضات غير المباشرة مجرد مناقشة سلاح المقاومة في غزة، وهذا موقف يُسجل لها وليس عليها.

حتى اللحظة لا يُمكن تقويم الحرب العدوانية الإسرائيلية على قطاع غزة، ولكن يجب التشديد على أن أقطاب دولة الاحتلال، اتخذوا من خطف المستوطنين الثلاثة بالقرب من الخليل وقتلهم ذريعة لشنّ العدوان، كما فعلت حكومة إيهود أولمرت في صيف عام 2006 عندما أعلنت حرباً ضرورياً على لبنان، زاعمة أنها جاءت على

خلفية قيام حزب الله بأسر جنديين من جيش الاحتلال. ولسنا بحاجة لأن نكون خبراء في المجال العسكري أو الأمني لنقول إن مخططات هذه الدولة موضوعة على الرف، وهي تنتظر بفارغ الصبر لإخراجها إلى حيز التنفيذ، وعندما تجد «المبرر»، تطلق العنان للجيش لكي ينفذ المهمة. وهذا ما جرى في الجولة الأخيرة، الإعلام العبري المتطوع أقام الدنيا ولم يُقعد،ها، طبعاً بناءً على تسريبات منهجة من مصادر رفيعة في تل أبيب حول تعاطف ترسانة حماس العسكرية، وحصولها على صواريخ متقدمة ومتطورة، وعلى عتاد عسكري لم يكن بحوزتها في العدوان الذي شنّته إسرائيل أواخر عام 2008 وأوائل عام 2009، والذي يُسمى عملية «الرصاص المصبوب». وشدّت المصادر على مدار أشهر عديدة على هذا الموضوع لغسل دماغ الإسرائيليين بأنه يجب القضاء على حماس، باعتبارها حركة إرهابية، متناسية عن سبق الإصرار والترصّد أن البون شاسع ما بين حركة تحرر وطني، يحق لها أن تُدافع عن شعبها، الذي يئنّ تحت نير الاحتلال. وهو الأمر الذي أقرته الشرعية الدولية والمواثيق والمعاهدات المتعارف عليها والمعمول بها، وبين دولة تُمارس بإصرار وبصورة متعمدة سياسة الإرهاب المنظم، أو بالأحرى إرهاب الدولة.

مُضافاً إلى ذلك، لم يُخف نتباهو أن أحد أهداف الحرب على غزة هاشم كان يتمك في إعادة قوة الردم لدولة الاحتلال. وبما أن هذه الحكومة هي الأكثر تطرفاً منذ النكبة المشؤومة، وبما أن نتباهو، مثل رئيس الوزراء الأسبق إسحاق شامير، تخرّج في نفس المدرسة الصهيونية